

كلمة ألقاها البروفسور نسيب زيادة
الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات
في احتفال تكريم الدكتور احمد القشيري
في ٢٢ آذار ٢٠١٥
في مركز الشيخ ابراهيم بن محمد آل خليفة
للثقافة والبحوث في المحرق
المنامة، البحرين

معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة،

صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان آل سعود الرئيس الفخري لمركز التحكيم الخليجي
(دار القرار)،

معالي رئيسة مجلس أمناء مركز الشيخ ابراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث الشيخة مي
بنت محمد آل خليفة،

معالي رئيسة مجلس أمناء غرفة البحرين لتسوية المنازعات ورئيسة الجمعية العمومية للأمم
المتحدة سابقاً الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة،

السادة الرعاة،

حسن رضي ومشاركوه – البحرين،

مكتب صلاح الجيلان للمحاماة بالاشتراك مع فرشفيلدز بروكهاوس ديرنجر – السعودية،

مكتب سعود العمّاري للمحاماة بالاشتراك مع بليكنز – السعودية،

أصحاب السعادة السفراء،

أصحاب المعالي والسعادة القضاة،

حضرة رؤساء مراكز التحكيم الدولية،

حضرة الزملاء والإخوة،

عندما يُكتب تاريخ القانون الدولي والتحكيم الدولي في عالمنا العربي يوماً سيكون للدكتور أحمد القشيري غير مركز وموقع. سيرته تاريخ بذاتها، وهو ينبوع صداقة تفيض على من عرفه محبةً ووفاءً وعقلاً وحكمةً، وكذلك حماسةً وحيويةً، صقلها العمر – وقد بلغ صديقنا شباب الثمانين – ولم ينتقص منها ذرة واحدة.

ولد في القاهرة، وكان لوالديه الفاضلين الأثر الكبير في تربيته وتنشئته واتّضح معالم شخصيته. كان والده طبيباً، أمّا جدّه لأبيه فكان قاضياً وقد توفّي باكراً. وكان الطفل يسمع من والده خلال الجلسات العائلية الكثير عن مآثر جده القاضي وعن سير القضاة المصريين خلال الحقبة الأولى من القرن العشرين. فنمى ذلك رغبة لدى الطفل ان يصبح يوماً رجل قانون يضع علمه في خدمة المجتمع المصري.

لذا كان من الطبيعي ان يلتحق عند إتمامه دراسته الثانوية، وهو في سنّ السادسة عشرة، بكلية الحقوق في جامعة القاهرة، وكانت آنذاك كلية نخبوية. وقد أمضى المحقّق به اربع سنوات درس خلالها القانون على أيدي أساتذة وعلماء مرموقين جلّهم من خريجي جامعات فرنسية. وقد أثر فيه خلال تلك السنوات بشكل خاص أستاذ الشريعة الإسلامية الشيخ عبد الوهاب خلّاف لما كان يتمتّع به من روح تسامح وانفتاح، والبروفسور أمين بدر الذي شجّع على القيام بأبحاث علمية في المكتبات القانونية.

إثر حصوله على إجازة في الحقوق بمرتبة الشرف، وهو لم يبلغ سن الحادية والعشرين بعد، تمّ تعيينه، استثناءً بسبب صغر سنه، مندوباً مساعداً بمجلس الدولة المصري، حيث تولّى أعمال

الأمانة الفنية للشعبة الثانية للرأي المختصة في عقود الدولة. وسمحت له الظروف أن يعمل عن كُتُب مع النابغة العلامة، رئيس مجلس الدولة المصري آنذاك، الدكتور عبد الرزاق السنهوري. وكانت السنتان اللتان أمضاهما في هذا العمل برعاية السنهوري حاسمتين في تكوين قناعة راسخة لديه بضرورة أن يصبح حكم القانون جزءاً أساسياً من الثقافة الاجتماعية. ومن أخبار تلك الفترة أنه من بواكير انتصار المحتفى به لحكم القانون أن اصطدم بشخصية صاحبة نفوذ في حينه كانت ترفض أن تتقيّد بأحكام القانون، ولما اشتكته تلك الشخصية إلى السنهوري استدعاه لا ليؤنّب بل ليهنّئه ويدعوه إلى المثابرة على تثقيف الشعب لكي يتعوّد احترام القانون.

غير أنّ الأمور ما لبثت أن تبدّلت بعد حادث الاعتداء الذي تعرّض له السنهوري وإرغامه على مغادرة منصبه، حادثين ألما المحتفى به كثيراً، بالرغم من أنه كان قد تمّ تعيينه مفوضاً للدولة بالدائرة الأولى لمحكمة القضاء الإدارية ثم للمحكمة الإدارية العليا، على رغم حداثة سنه مرة أخرى.

وخلال تلك الفترة، كما خلال السنوات التالية التي تمّ فيها نقل المحتفى به إلى كلية حقوق جامعة عين شمس بناء على طلبه، انكبّ على التحصيل العلمي فحاز ثلاث شهادات دراسات عليا من كلية حقوق جامعة القاهرة في الشريعة الإسلامية والقانون الخاص والقانون العام على التوالي. كما حصل على ثلاث شهادات دراسات عليا أخرى في العلوم السياسية من جامعة باريس، وفي القانون المقارن من معهد القانون المقارن في جامعة باريس، وفي تاريخ القانون وفلسفته من جامعة رين.

وكلل المحققى به دراساته الجامعية بحصوله على دكتوراه الدولة في القانون عام ١٩٦٢ من جامعة رين عن رسالة عنوانها "مفهوم العقد الدولي". وتطرقت الرسالة إلى مسألة التقابل القانوني اللازم بين مبدأ قدسية العقد *pacta sunt servanda* وأثر تغيير الظروف *rebus sic stantibus*. وأشرف على تلك الرسالة التي نالت جائزة أفضل الرسائل لجامعة رين لعامي ١٩٦١ و١٩٦٢ أستاذ القانون الدولي الخاص الذائع الصيت ايفون لوسوارن Yvon Loussouarn.

ولدى عودته إلى مصر من باريس، عُيّن القشيري مدرساً ثم أستاذاً مساعداً بكلية حقوق جامعة عين شمس. وانتدب خلال تلك الفترة أستاذاً لمادتي الموجبات والعقود الخاصة في جامعة بيروت العربية. كما شارك ثلاث مرات في دورات تدريبية في أكاديمية القانون الدولي في لاهاي أتاحت له توطيد روابط ثقة وصدافة مع كل من أستاذ القانون الدولي العام رينيه جان دوبوي René-Jean Dupuy وأستاذ القانون الدولي الخاص فوكيون فرانسيسكاكيس Phocion Franceskakis الذي أتاح له نشر دراسة عنوانها "التأميم امام القضاء الغربي" في اهم مجلة للقانون الدولي الخاص، وهي المجلّة النقدية للقانون الدولي الخاص *Revue critique de droit international privé*.

وما لبث القشيري أن دُعي عام ١٩٧٥ لإلقاء مجموعة من المحاضرات في أكاديمية القانون الدولي في لاهاي حول النظام القانوني الناشئ عن اتفاقات المشاركة النفطية، ومع نشر المحاضرات في منشورات الأكاديمية دخل القشيري عالم الخالدين في ميدان القانون الدولي.

وعلى رغم انشغالاته الأكاديمية، لم يتورّع في تلك الحقبة عن تكريس حيز من وقته للعمل كأول مستشار قانوني للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومقرّه الكويت خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤، وكأمين للبنك الإسلامي للتنمية في جدّة عام ١٩٧٨، قبل أن يقرّر مع المرحومة الدكتورة سامية راشد تأسيس "مكتب القشيري وراشد للاستشارات القانونية الدولية والمحامة". وتحول اسم المكتب لاحقاً إلى "القشيري وراشد ورياض".

وتزامن تأسيس مكتب المحاماة مع تكليف القشيري الترافع عن الحكومة المصرية في قضية هضبة الأهرام أمام محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية بباريس، والترافع عن الحكومة الكويتية في قضية تأميم شركة أمينويل. ولئن لم يفلح في إقناع هيئة التحكيم في القضية الأولى لكون الحكومة المصرية ليست طرفاً في اتفاق التحكيم المعقود بين الشركة الأجنبية والمؤسسة العامة المصرية التي تعتبر شخصاً معنوياً مستقلاً عن الدولة المصرية، إلا أنّ محكمة الاستئناف الفرنسية، وبعدها محكمة النقض الفرنسية، قامتا بإلغاء حكم هيئة التحكيم لعدم اختصاصها بالنسبة للحكومة المصرية، وهو المبدأ ذاته الذي كان القشيري تذرّع به أمام هيئة التحكيم.

أمّا في قضية تأميم دولة الكويت عمليات شركة أمينويل، فقد عُهد إليه الترافع عن الحكومة الكويتية في مسألة مشروعية التأميم وأسس التعويض العادل. وثبتت هيئة التحكيم وجهة نظر القشيري القائلة بمشروعية التأميم عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلّق بمبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، شرط ان تدفع الدولة إلى الشركة التي تمّ تأميمها التعويض العادل. وبينما كانت شركة أمينويل تطالب بتعويض يربو على ثلاثة بلايين دولار، فقد حكمت هيئة التحكيم لها بتعويض لا يتجاوز عشرات ملايين الدولارات.

كما ترفع القشيري عن الحكومة المصرية في قضية طابا، في ما يتعلّق بثلاث عشرة علامة من العلامات الأربع عشرة المتنازع عليها من جانب إسرائيل. وساهم بجهوده في أن يصدر التحكيم لمصلحة الحكومة المصرية باسترداد طابا بغالبية أربعة أعضاء من هيئة التحكيم ومخالفة عضو واحد.

وقام القشيري بأدوار لافتة في صياغة القواعد القانونية التي ترعى قضايا الاستثمار عبر مشاركته كمحكّم أو ترؤّسه هيئات تحكيمية لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). فهو كان رئيس هيئة التحكيم التي كانت تضمّ كذلك المحكّم الفرنسي الشهير البروفسور برتولد غولدمان Berthold Goldman في أول قضية عُرضت على المركز على أساس معاهدة استثمار ثنائيّة، وكان للحكم فيها الأثر البالغ في المنحى القانوني الذي سنتسلّكه في ما بعد مئات القضايا المماثلة. وكان القشيري كذلك عضواً في أول لجنة ثلاثية مخوّلة البت بطلب إبطال حكم تحكيم صادر عن المركز، وقد عينّها رئيس البنك الدولي طبقاً لأحكام الاتفاقية بشأن تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى (اتفاقية الـ ICSID)، وكانت تلك اللجنة الثلاثية برئاسة المحكّم السويسري الشهير البروفسور بيار لاليف Pierre Lalive.

وكان القشيري أحد المحكّمين الخمسة الذين فصلوا في النزاع بين اليمن وإريتريا حول السيادة على مجموعة جزر حنيش وحول تحديد الحدود البحرية بين الدولتين. وقد توصّلت هيئة التحكيم التي كانت تضمّ إلى جانب القشيري محكّمين أميركيين ومحكّمين بريطانيين، بينهم ثلاثة رؤساء متعاقبين لمحكمة العدل الدولية، إلى حكم بالإجماع. وإذا علمنا أنّ هيئة التحكيم توصّلت إلى

الإجماع بالاستناد الى مبادئ الشريعة الإسلامية، أيقننا أهمية الدور الذي لعبه المحكم العربي الوحيد داخل الهيئة، ومن ثم مدى إمكانية مساهمة الشريعة الإسلامية في حسم المنازعات الدولية متى حمل لواءها عالم قدير.

وإلى جانب عمل القشيري كمحكمٍ او كمحامٍ في أكثر من مئة قضية تحكيم دولي، فقد كان ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩ نائب رئيس غرفة التحكيم الدولية في غرفة التجارة الدولية في باريس، وهو اليوم عضو في مجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ورئيس لجنة المركز الاستشارية.

وللقشيري أيادٍ بيضاء في حقل القانون الاداري الدولي. فهو حالياً قاضٍ في المحكمة الإدارية التابعة للبنك الدولي بعد أن كان قاضياً في المحكمة الإدارية التابعة للبنك الافريقي للتنمية. وكان عام ٢٠٠٦ عضواً في لجنة خماسية تم تشكيلها تنفيذاً لقرار للجمعية العامة للأمم المتحدة لإصلاح نظام العدالة داخل منظمة الأمم المتحدة. وقد أعدت اللجنة تقريراً اعتمدته الجمعية العامة وبدأ تطبيقه منذ عام ٢٠٠٨.

والقشيري قاضٍ مختار سابق لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي في قضية لوكربي، وهو عضو في المجلس الدولي للتحكيم التجاري ICCA وعضو في مجمع القانون الدولي Institut de droit international. وهو أستاذ زائر سابق في جامعة نانثير Nanterre او باريس العاشرة، ورئيس مجلس ادارة جامعة سنغور Senghor في الإسكندرية ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤.

وألف القشيري عشرات الكتب والمقالات باللغات العربية والفرنسية والانكليزية في كافة مجالات القانون الدولي. وهو درّس أجيالاً متعاقبة من التلامذة والقانونيين في المنطقة العربية وخارجها مساهماً في صقل فكرهم القانوني.

إنّ تكريم القشيري ليس التكريم الأول له. فقد كرّمته جامعات أجنبية وجمعيات قانون دولي ومراكز تحكيم وجهات أجنبية، وهي مشكورة على ما قامت به، ولن يكون هذا التكريم الأخير. لكن ما يميّز هذا التكريم عن سواه أنه يحصل على أرض عربية. فقد قرّرت "غرفة البحرين لتسوية المنازعات" المبادرة بتكريم المحكّمين العرب دورياً في حضور عربي ودولي. ونستطيع القول أنّه على رغم كل مظاهر الضياع والإحباط التي تعيشها الأمة العربية اليوم، من ربيع ساخن وشتاء صاقع، فإنّ أمة تكرم كبارها هي أمة جديرة بالحياة، وباستطاعتها ان تصنع مستقبلاً واعدأ.

وإذ نحتمي بالدكتور القشيري، لا يسعنا إلاّ ان نذكر أعزّاء لنا وله رحلوا قبل ان يتسنّى لنا تكريمهم، بينهم الدكتورة سامية راشد والدكتور إبراهيم شحاتة والدكتور محمد ابو العينين.

كما أننا نحيي في هذه المناسبة عائلة الدكتور القشيري الكريمة،

قرينته السيّدة نوال شُعيب،

وأولاده الدكتور طارق رياض رئيس اللجنة التنفيذية لمركز دبي للتكريم الدولي وقرينته السيّدة علياء واولادهم هالة ونادين وياسمين،

والدكتورة هالة رياض وأولادها طارق ونور اللذين نتوسم فيهما كلّ استعداد في متابعة الإرث العائلي في العلم والمحاماة.

وشاءت "غرفة البحرين لتسوية المنازعات" ان تقدّم للقشيري في مناسبة تكريمه هديتين تذكاريّتين، الأولى هديّة بحرينية صرف هي عبارة عن لوحة رسمها الفنّان البحريني عباس الموسوي، والثانية كتاب تكريمي عاونني في إعداده الدكتور محمد عبد الرؤوف، مدير مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، والبروفسور فيليب لوبولانجيه Philippe Leboulanger المحامي والمحكمّ الدولي. ويحتوي الكتاب على مجموعة مقالات مهداة إلى القشيري من ستّة وأربعين من زملائه وأصدقائه ومحبيّه، بينهم أمين عام سابق للأمم المتحدة ورئيس سابق لمحكمة العدل الدولية ومحكمّون وقضاة ومحامون وأساتذة جامعيون من إحدى وعشرين جنسية من الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية والغربية وشرق آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية، في مواضيع متعدّدة، بينها التحكيم الدولي ووسائل حل المنازعات البديلة وقانون الاستثمار الدولي والقانون الدولي العام والقانون الإداري الدولي والقانون الدولي الخاص، وقد كتبت باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. وهذا دليل تنوّع آفاق القشيري الفكرية وانفتاحه على الحضارات الإنسانية ومساهمته في هدم الحواجز النفسية والقانونية والثقافية بين العالمين العربي والإفريقي وباقي الأمم.

ونحن نعلم أنّه وبالرغم من بلوغ الدكتور القشيري مرتبة عالمية، فهو لم تغرّه يوماً التعيينات الكبيرة أو المناصب العالية أو شهادات الدكتوراه الفخرية أو حفلات التكريم بل بقي على زُهده وتواضعه شأنه شأن ذلك الفتى الذي لم تكن سعادة تضاهي سعادته وهو يبحث عن المعرفة في

مكتبة قانونية في القاهرة أو لاهاي أو رين أو أية بقعة من بقاع الأرض يحترم فيها الإنسان أخاه
الإنسان لعلمه وخلقُه.

يقيني انّ السيدات والسادة الحاضرين لن يترددوا أن يضمّوا اصواتهم القوية الى صوتي
المتواضع فنرحّب معاً بالقاضي الدولي والمحكّم الدولي والمحامي والمستشار القانوني
والمفكّر والعلّامة والأستاذ والمربّي البروفسور الدكتور احمد صادق محمد جمال الدين
القشيري.

أستاذنا الكبير،

الأمسية أمسيّكم،

والحضور أهلكم وأصدقائكم وجمهوركم،

وجميعنا هنا نكبر بكم،

فتفضّلوا.